

Distr.: General
12 April 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلات الدائمات
للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

تود الإمارات العربية المتحدة وسويسرا، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي
المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على
المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده الفريق بشأن الحالة في جنوب السودان (انظر المرفق).
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسكال باريسويل

الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لانا زكي نسيبة

الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بربارا وودوارد

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 5 نيسان/أبريل 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلات الدائمات للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن: موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن الحالة في جنوب السودان في 20 شباط/فبراير 2023

في 20 شباط/فبراير 2023، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في جنوب السودان. واستمع الأعضاء إلى إحاطة قدمتها نائبة الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، سارة بيسولو نيانتي، التي رافقها ممثلون من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري. واختتم الاجتماع باستعراض للتوصيات الرئيسية قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبملاحظات إضافية مقدمة من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

أسئلة أعضاء مجلس الأمن

سأل أعضاء مجلس الأمن عن مشاركة المرأة مشاركة مجدية في صنع القرار العام، بما في ذلك في عملية استعراض الدستور والانتخابات المقبلة؛ وعن الأعمال الانتقامية ضد بانيات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات التي تقودها النساء؛ وعن العنف الممارس ضد المرأة كخاتبة ومرشحة في العملية الانتخابية؛ وعن قدرة البعثة والفريق القطري على معالجة جميع هذه المسائل بفعالية. وركزت أسئلة أخرى على العنف الجنسي المتصل بالنزاع وازدياده المثير للقلق خلال العام الماضي، وعلى تنفيذ خطط العمل التي اعتمدتها القوات المسلحة وقوات الشرطة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وعلى مساءلة الجناة، وعلى حالة التشريعات الحالية أو المعلقة، مثل التشريع المتعلق بحماية الضحايا والشهود. وإضافة إلى ذلك، سأل أعضاء المجلس عن سبل محددة لزيادة النسبة المئوية للنساء في مؤسسات قطاع الأمن وفي دوريات بعثات حفظ السلام، وعما إذا كان يجري إدماج المنظور الجنساني في التقييمات والتدخلات الرامية إلى التصدي للصدمات المتصلة بالمناخ، مثل الفيضانات.

النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع:

- منذ الاجتماع الأخير لفريق الخبراء غير الرسمي قبل عامين، عزز مجلس الأمن اللغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قراراته بشأن جنوب السودان، سواء فيما يتعلق بولاية بعثة حفظ السلام أو لجنة الجزاءات. وقد استمع المجلس إلى إحاطات في ست مناسبات منفصلة منذ شباط/فبراير 2021 من نساء من المجتمع المدني في جنوب السودان أعربن مراراً وتكراراً عن قلقهن من عدم تحقيق الحصص الخاصة بالنساء بسبب انعدام الإرادة السياسية، وببطء وتيرة تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وارتفاع مستويات العنف الجنسي المتصل بالنزاع.
- وفي آب/أغسطس 2022، اتفق الموقعون على اتفاق السلام على خريطة طريق جديدة لتמיד الفترة الانتقالية لمدة 24 شهراً بغية إفراح المجال لتنفيذ المهام الرئيسية المعلقة، مثل توحيد القوات الموحدة اللازمة، وإجراء الانتخابات، وصياغة الدستور الجديد. وأعربت بعض الجماعات النسائية عن أسفها من انخفاض مستوى مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بخريطة الطريق.

- وعقب حل المأزق السياسي، اعتمد المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله تشريعات مهمة في نهاية عام 2022. ومع ذلك، لا تزال مشاريع القوانين الأخرى ذات الأولوية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان معلقة، مثل مشروع قانون الأسرة ومشروع قانون مكافحة العنف الجنساني، اللذان لم يُحدد موعد مناقشتها بعد. وعلى سبيل المثال، لا تعد جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع جرائم حرب قائمة بذاتها في تشريعات جنوب السودان حتى الآن.
- ولم تتحقق حتى الآن حصة الـ 35 في المائة للنساء المدرجة في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وبصفة عامة، فإن تمثيل المرأة في اجتماعات الخبراء والمشاورات التي تعقدها اللجنة الوطنية لتعديل الدستور المعاد تشكيلها محدود. وتشغل امرأة واحدا من مناصب نواب رئيس البلد الخمسة، وترأس امرأة المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله، وتشغل امرأة منصب نائب رئيس مجلس الولايات. وهناك أيضا عدة وزيرات، ولكن هناك واحدة فقط من بين الولايات العشر والمنطقتين الإداريتين بقيادة امرأة. وعلى الرغم من الحواجز القانونية والعرفية والاجتماعية والثقافية الكبيرة، فإن العديد من نساء جنوب السودان مستعدات لتولي مناصب اتخاذ القرار. ولذلك، يتيح استخدام التدابير الخاصة المؤقتة والحصص، على النحو المقترح في الاتفاق المنشط، فرصة لتعزيز تمثيل أكبر للمرأة في آليات ومؤسسات الاتفاق والانتخابات المقبلة.
- وتتواصل الجهود الرامية إلى إشراك الجماعات التي لم توقع على اتفاق السلام المنشط، ولا سيما من خلال عملية روما للسلام التي ييسرتها جماعة سانت إيجيديو، على الرغم من عدم تقديم أي معلومات عن مشاركة المرأة أو القضايا الجنسانية فيما يتعلق بتلك العملية. وفي الآونة الأخيرة، أصدر رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، عفوا عن 71 سجيناً، من بينهم 7 نساء.
- ولا يزال توحيد القوات المسلحة جارياً، ولكن يعوقه الافتقار إلى التمويل والقدرات اللوجستية، بما في ذلك بالنسبة للمقاتلات السابقات والنساء المرتبطات بالجماعات المسلحة اللائي يقين في مواقع تجميع المقاتلين لفترة طويلة، يتحملن ظروفًا صعبة، مثل الفيضانات في بعض المواقع.
- وتقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن، بدعم من صندوق بناء السلام. وشمل المشروع إنشاء وتشغيل العديد من الشبكات النسائية وإنشاء مساحات صديقة للمرأة في مؤسسات قطاع الأمن، من بين إنجازات أخرى. وقد تعاونت البعثة، تحت قيادة مفوض الشرطة، مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان لبناء القدرات في مجال مكافحة حالات العنف الجنساني والتصدي لها في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك من خلال التدريب والاشتراك في موقع واحد.
- وتشمل التدخلات الأخرى التي قادتها مؤخرا هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالمساكن الجنسانية دعم الحكومة في وضع واعتماد المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وتقديم تحليل جنساني شامل إلى وزارة العدل بشأن 27 قانوناً يُستَترشد به في الإصلاحات التشريعية وعملية وضع الدستور والمساهمة في القضاء على التمييز الجنساني؛ وتعزيز قدرة وحدات الحماية الخاصة التابعة للشرطة على رصد العنف

الجنساني والتصدي له؛ وإتاحة الفرص الاقتصادية لأكثر من 100 امرأة لبدء مشاريع تجارية صغيرة من خلال أكثر من 120 جمعية قروية للادخار والإقراض وتوسيع نطاق خمسة مراكز للتمكين الاقتصادي للمرأة.

- وفي شباط/فبراير 2022، نظمت الأمم المتحدة وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة مؤتمر رفيع المستوى لمدة ثلاثة أيام عن القيادة النسائية. وطالب عدة مشاركين بالتكافؤ بين الجنسين، رغم عدم تتحقق حصة الـ 35 في المائة للنساء. وشارك في المؤتمر نحو 500 امرأة، فضلا عن الرئيس ونواب الرئيس وعدة وزراء وأعضاء في البرلمان وحكام ورؤساء سابقون من بلدان أفريقية أخرى. وقبل الحدث، زار البابا فرانسيس ورئيس أساقفة كانتربري ورئيس الكنيسة الاسكتلندية جنوب السودان في إطار بعثاتهم المسكونية إلى أفريقيا وشددوا على ضرورة مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار.
- وتدهورت الحالة الأمنية في عدة مواقع، لا سيما في ولايات واراب ووسط وشرق الاستوائية والوحدة وأعالي النيل وجونقلي. وأدت الاشتباكات إلى نزوح جماعي وعدد كبير من عمليات الاختطاف وحوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع.
- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، زارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع جنوب السودان للدعوة إلى التنفيذ السريع لخطط عمل القوات المسلحة والشرطة الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتدريب الشامل وفحص القوات الموحدة، وإزاحة الأفراد المشتبه في ارتكابهم أنماط من أفعال العنف الجنسي المتصل بالنزاع عن السلطة. ويشكل التقدم المحرز في خطط العمل مؤشرا على توطيد السلام ومعيارا لتخفيف الجزاءات وشطبها من مرفق التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع لجنة التنفيذ المشتركة ل خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان، وتقود وزارة الخارجية اجتماعا شهريا يُستعرض خلاله تنفيذ خطة العمل المشتركة. وأحرز تقدم أبطأ في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشرطة.
- وتحققت الأمم المتحدة من 299 حادثة عنف جنسي متصلة بالنزاع في عام 2022، مقارنة بما عدده 194 حادثة في عام 2021. ويحول الافتقار إلى الخدمات، وعدم حماية الضحايا والشهود، وتخويف المنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان والانتقام منهم دون الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وتعزى غالبية الحالات إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، ومنها قوات الدفاع المدني والمليشيات المجتمعية، ولكن لا تزال تعزى ما نسبته 38 في المائة من هذه الحالات إلى القوات المسلحة و 5 في المائة منها إلى قوات الشرطة. وتتعرض النساء والفتيات للخطر بوجه خاص عند القيام بأنشطة كسب العيش الأساسية، وفي طريق الذهاب إلى المدرسة والعودة منها وأثناء الفرار من الأعمال العدائية.
- وتساعد الأمم المتحدة أيضا النساء اللاتي أطلق سراحهن بعد أن اختطفهن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية غرب الاستوائية، وتشير إلى وجود 93 طفلا ولدوا نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع بين تلك المجموعة، وهم معرضون لخطر الوصم والنبذ.

- ولا يزال الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم العنف الجنسي، متفشياً. وبغية مساعدة النساء والفتيات في الوصول إلى العدالة والسعي إلى المساواة، قدّمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعم إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة المدنية والعسكرية في نشر المحاكم المدنية والعسكرية المتنقلة في جميع أنحاء جنوب السودان. وقدّمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الدعم لنشر 11 محكمة عسكرية عامة لتعزيز المساواة عن الجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم العنف الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقدّمت البعثة أيضاً المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى المديرية من أجل التحقيق في حالات العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيه وكفالة اتباع نهج يركز على الضحايا طوال العملية. وإضافة إلى ذلك، قدّمت البعثة الدعم لنشر محكمة متنقلة خاصة مشتركة للتصدي للجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم العنف الجنسي، فيما يتصل بهجرة الماشية في المناطق الحدودية لولايتي واراب وغرب بحر الغزال. وذكر أفراد المجتمعات المحلية والمسؤولون المحليون أن المحاكم المتنقلة أسهمت في تحقيق السلام والاستقرار، وزادت من أعداد العائدين، وبنّت الثقة في نظام العدالة الرسمي.
- وتواصل الأمم المتحدة توثيق حالات الانتقام من المدافعات عن حقوق الإنسان وتخويفهن، وتعمل على توسيع شبكات المدافعات عن حقوق الإنسان لتشمل جميع الدول، فضلاً عن وضع اللمسات الأخيرة على الإرشادات بشأن سبل دعم الأفراد الذين يلتمسون الحماية في مباني بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.
- ومن المتوقع أن يحتاج زهاء 9,4 مليون شخص، أي أكثر من ثلاثة أرباع سكان جنوب السودان، إلى مساعدات إنسانية في عام 2023، ولم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية سوى واحد بالمائة من متطلبات التمويل حتى الآن هذا العام. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب.
- وتقف الصدمات المتصلة بالمناخ، بما في ذلك الفيضانات الواسعة النطاق، وراء الكثير من الزيادة في الاحتياجات الإنسانية، وستكفل الأمم المتحدة أن يكون المنظور الجنساني محورياً في عملها المتعلق بالتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.
- وسيكون إيلاء الاهتمام والموارد لقضايا المساواة بين الجنسين أمراً حاسماً لتلبية الطلبات المتزايدة للحصول على الدعم. وتشمل هذه الطلبات ما يتصل بالانتخابات المقبلة وعملية مراجعة الدستور، وضرورة تنفيذ إصلاح السياسات على المستوى الوطني والتغيير على مستوى المجتمع المحلي، والاستثمار الكبير الذي سيقوم به البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وبناء السلام، والخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنساني.

التوصيات:

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية⁽¹⁾:

(1) هذه التوصيات عبارة عن اقتراحات مقدّمة في الاجتماع من المشاركين التابعين للأمم المتحدة، أو هي مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، ولكنها ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

في المفاوضات المقبلة بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ينبغي لمجلس الأمن الإبقاء على الإشارات إلى المرأة والسلام والأمن الواردة في قراره 2625 (2022)، بما يشمل الإشارات ذات الصلة بالمساءلة والعدالة الانتقالية، والنظر في الإضافات التالية:

- يمكن تحديث الصياغة الواردة في الفقرة 14 من القرار لتشمل الإعراب عن الأسف لانخفاض مستوى مشاركة المرأة في خريطة الطريق الانتقالية، والمطالبة بمشاركة المرأة مشاركة مجدية في تنفيذها، وكذلك في صياغة الدستور، وتوحيد القوات المسلحة، وإنشاء وتفعيل آليات العدالة الانتقالية، والأعمال التحضيرية للانتخابات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للنساء المشردات واللاجئات.
- وفي الفقرة نفسها، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى "الاعتراف بضرورة حماية المنظمات التي تقودها النساء وبانيات السلام من التهديدات والانتقام وإلى توفير بيئة آمنة لهن لتمكينهن من الاضطلاع بأعمالهن في ظروف آمنة وبحرية". ويمكن توسيع نطاق ذلك ليشمل طلبا إلى البعثة لكي تعزز التقارير التي تقدمها إلى المجلس بشأن تلك المسائل.
- وفي الفقرات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وبالظروف الأمنية المؤدية إلى إيصالها، يمكن إدراج إشارة إلى ضرورة التشاور مع النساء وإشراكهن على نحو كاف في إيصال المساعدات الإنسانية والتخطيط لها، وإيلاء الاعتبار الواجب لقيادتهن في إدارة المخيمات.
- وبالنظر إلى الزيادة الحادة المثيرة للجزع في العنف الجنسي المتصل بالنزاع في عام 2022، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الحكومة إلى إعطاء الأولوية والتركيز على التنفيذ الكامل والسريع للبيان المشترك لعام 2014 الصادر عن جنوب السودان والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وخطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان، وخطة العمل للشرطة بشأن الموضوع نفسه. وينبغي للمجلس أن يحث الحكومة على تحديث الإطار القانوني للبلد، بسبل منها صياغة قانون قائم بذاته بشأن حماية الضحايا والشهود واعتماده وتنفيذه، واعتماد تشريع بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع بوصفه جريمة دولية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، والتعجيل باعتماد قانون لمكافحة العنف الجنساني. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يدعو الحكومة إلى تسهيل وصول الناجين دون عوائق إلى الخدمات المتعددة القطاعات وإعطاء الأولوية للعدالة والتعويضات.
- ويمكن تعزيز الصياغة الواردة في الفقرة 16 من خلال دعوة الحكومة إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، الموقعة في عام 2020 مع الأمم المتحدة، وتعزيز الإطار القانوني العام لحماية حقوق الأطفال في جنوب السودان.
- ويمكن لمجلس الأمن أن يطلب إدراج تحليل جنساني معزز في تقارير الأمين العام، مع إيلاء اهتمام خاص لأسباب استمرار نقص تمثيل المرأة في أدوار اتخاذ القرار واستمرار ارتفاع مستويات العنف الجنسي. ويمكن لمجلس الأمن أن يشجع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها على نشر النسبة المئوية لتمثيل المرأة في كل مؤسسة من المؤسسات الانتقالية للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في تقاريرها الفصلية.

- ويمكن لمجلس الأمن أن يثني على استثمار البنك الدولي في التمكين الاقتصادي للمرأة وأن يشجع الشركاء الدوليين الآخرين على زيادة دعمهم للناجيات من العنف الجنساني.
 - ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يثني على الجهود الرامية إلى اعتماد خطة عمل وطنية ثانية بشأن المرأة والسلام والأمن وأن يشجع على تخصيص الموارد لتنفيذها على نحو ملائم.
- وأعربت الرئيسة المشاركتان عن شكرهما لجميع المشاركين والتزمنا بمتابعة المسائل الهامة التي أثّرت في الاجتماع.
-